مجلة المعجمية - تونس

ع 5-6

1990

المعجم العربي التاريخي
(مفهومه ـ وظيفته ـ محتواه)

بحث : د. عبد المنعم عبد الله محمد

أولا : مفهومه

وقعت مادة (ع ج م) في كلام العرب ـ كما أشار ابن جنى ـ للابهام والاخفاء، وضدّ البيان والافصاح غير أن الواقع العلمي للمصطلح ـ معجم ـ يقرر خلاف ذلك، فقد استخدم منذ بداية نشأته لكشف الغموض وإزالة الخفاء، ولا تناقض بين الامرين، إذ إن مادة (ع ج م) تختلف في البنية والنسيج اللغوي عن مادة (أ ع ج م) تلك التي صيغ منها المصطلح، حيث يقرر الصرفيون ان همزة (أفعل) تفيد السلب ـ أحيانا ـ كما تفيد الاثبات.

ومن ثم قيل : أعجمت الكتاب، أي : أزلت عجمته... والاعجام : هو تنقيط الحروف للتمييز بين متشابهها في الشكل نحو (ب ت ث...).

وعلى هذا النحو كان تفسير الآية القرآنية التي وردت في سورة طه (15) «إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها» أي : أزيل خفاءها.

وصيغة معجم من الوجهة الصرفية «تلتقي مع تحديد الصرفيين لسمت اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم المكان».

امـــا مصـطلح (المعجم) في عرف اللغويّين المحـدثـين فيعني «الديوان الذي يجمع بين دفتيه مفردات اللغة مرتبة وفق نظام معين، ومقرونة بضبطها وشرحها والاستشهاد عليها».

ولكن هل تلك بغية أو غاية المعجم العربي التاريخي؟

إن المعجم التاريخي يبحث عن مزية اخرى، ويتوق الى مزيد فضل، ويبدو ذلك واضحا من مسماه، فليس مجرد معجم، ومن ثم لا ينـطبق هذا المفهـوم انطباقا تاما، فما السمات المشار اليها الا ملامح المعجم اللغوي، وما نحن بصدد تحديد مفهومه دائرته أوسع، وساحته أشمل، وأفقه أرحب، فهو يعنى بالتطور التاريخي.

وفي ضوء ذلـك تبدو ملامح الحلقة المفقودة تلك التي تدور في فلك التتبع لمدلول الكلمة عبر التاريخ، بمعنى انه يعرض للفظ فيبين اصل معناه ثم يتدرج به عبر العصور مراعيا ما يعتريه من تطور لفظي، وتعدّد دلالي، وتنوع سياقي مؤيدا حركته تلك بالموفور من الشواهد على اختلاف انماطها وبيئاتها وعصورها غير معتد بقيود زمانية او مكانية معينة مستقيا مادتـه من ميدان فصحى العصر المؤرخ لدلالـة الكلمـة على ساحته، متوخيا في كل ذلك السلامة اللغوية وسمت العربية الاصيل.

ومن هذا المنطلق فان مفهوم المعجم العربي التاريخي ينبغي ان يعتمـد على دعـامتـين: إحـداهمـا ـ البحث عن اصـل معنى اللفظ والاخرى ـ مواكبة المعنى عبر العصور ويمكن في ضوء ذلك تعريف المعجم العربي التاريخي بانه «ديوان يجمع مفردات اللغة مرتبة وفق نظام معين مضبوطة ومشروحة مع مراعاة التطور الدلالي للفظ بدءا بالمعنى الحسي وتدرجا معه عبر التاريخ في ضوء الشواهد المتنوعة مع الاشارة الى مظهر التطور قدر الامكان».

ومن هنـا يدور مفهـوم هذا المعجم حول مسايرة المادة ومواكبة معناها على امتداد التاريخ ليضيف شيئا ما الى كم المعاجم الموفور بين جنبات المكتبة اللغوية العربية.

وظيفته :

تدور مادة (و ظ ف) في معاجم العربية حول إصابة الشيء وتقديره والالتزام به فيقال: وظف البعير. . . أصاب وظيفة. . . ووظف الشيء على نفسه: ألزمها إياه. . . ووظفه: عين له في كل يوم وظيفة، ووظف له الرزق: قدره. . . والوظيفة: ما يقدر من عمل او طعام او رزق او غير ذلك في زمن معين، . . . والعهد والشرط. . . ومن معانيها المولدة المنصب والخدمة المعينة.

وعلى هذا فالمقصود من وظيفة المعجم ما سيقدر له من دور، وما سيؤديه من، خدمة في المكتبة المعجمية.

ويعد من أوجب الواجبات تحديد وظيفة هذا المعجم حتى نلمح تميّزه عن اترابه، وما سيضفيه على المعجمية العربية، فينأى به عن التكرار.

وتحديد الوظيفة لمعجم ما ليس ا مرا جديدا، فقد التزم به جلّ المعجميين القدماء منذ القرن الثاني الهجري الى يومنا هذا، فالخليل بن أحمد ـ مثلا ـ وظّف معجمه في حصر الفاظ اللغة واستقصائها بطريقة تتسم بالشمول، اذ يقول في مقدمه ديوانه «بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين، ونضم اليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب» العين تحقيق درويش1 / 67 .

اما ابن دريد فقد اختط لمعجمه وظيفة اخرى بدت واضحة في قوله: وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي والمستنكر «ومن ثم أطلق على معجمه الجمهرة، الجمهرة1 / 4 .

كما كان من جملة اهداف الازهري في معجمه التهذيب تنقية اللغة، ومن ثم وظف ديوانه لهذا الغرض اذ يقول في أواخر مقدمته 1 / 40 «ولم اودع كتابي هذا من كلام العرب الا ما صح لي سماعا منهم، او رواية عن ثقة، او حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقترنت اليها معرفتي، اللهم الا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما

فبينت شكي فيها، وارتيابي بها، وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفي فيها» وهكذا عني كل المعجميين على ساحة التصنيف المعجمي بتحديد اهـداف ومهـام ووظائف معاجمهم «بل إن جلّ المثالب والهنات التي وجّهت الى معـاجمنا القديمة كانت وليدة التناقض بين وظيفة المعجم ومنهجه، وأثر ذلك على تحقيق غاياته».

ومن ثم فإن التعرف على وظيفة ومهام معجمنا العربي التاريخي قبل الشروع في إعداده امر من الاهمية بمكان.

ولعـل من نافلة القول الاشارة الى ان وظيفة المعجم تنبثق من هدفه المبتغى له، وتنطلق من الغرض الذي يرمي اليه.

فماذا عن هدف المعجم التاريخي حتى يتسنى لنا تحديد وظيفته؟

لا ريب في ان إطلاق مصطلح «التاريخي» على معجمنا المنشود يصرح بما ينبغي ان يكون عليه من وظيفة، وما يضطلع به من أعباء، فليس الامر مجرد معجم لغوي فالمكتبة اللغوية زاخرة بالمعاجم، ولكنه معجم تاريخي.

إذن ماذا يعني مصطلح التاريخ؟

حدد المعجم الـوسيط مصـطلح التـاريخ بقوله «جملة الاحوال والاحـداث التي يمر بها كائن ما، ويصدق على الفرد والمجتمع، كما يصدق على الظواهر الطبيعية والانسانية... والتأريخ هو تسجيل هذه الاحوال».

ومن ثم فإن لهذا المعجم عنـاية خاصـة بالتأريخ للألفاظ عبر مسيرتها اللغوية على امتداد العصور، ولا ريب انها وظيفة مفقودة بين ثنايا تراثنا المعجمي، فقد انحصرت طبيعة معاجمنا اللغوية، في جمع الالفـاظ وفق شروط معينة، وترتيبها حسب نظام معين، وشرحها في ضوء تنوع سياقاتها، وضبطها... الخ.

أما هذه الوظيفة فقد أضفت على منهج المعجم مسحة من السعة والـرحـابـة، اذ يجمـع بين المناحي السابقة من جمع الألفاظ وترتيبها وضبطها وشرحها معتمدا في معالجته اللغوية على محورين: أحدهما ـ

تأصيلي، والآخر ـ تطوري، اما التأصيلي فيبدو واضحا في معالجة اللفظ بين ثنايا المعجم التاريخي، حيث البحث في اصل اللفظ لتبيان هويته او كنهه، عربي ام غير عربي. . . وهكذا ثم يأتي دور المحور الثاني التطوري حيث البحث عن اصل معنى اللفظ مع تتبع مراحل تطوره عبر العصور.

إن المعجم التاريخي في ضوء هذه الوظيفة ينبغي ان يجمع بين طبيعة نمطين من أنماط المعجم العربي الحديث، التأصيلية والتطورية، كما انه لن يحصر نفسه في بيئة بعينها او بين اسوار زمن يعينه، بل سيتتبع معنى الكلمة عبر تاريخها بعد تأصيلها، ليحقق وظيفة قدّرت له، وصار ملتزما بإنجازها، ولا ضير في ذلك إذ أن مقتضيات اسسه تحتم هذا المسلك. وقد ألّف المجمعيون في القاهرة معاجمهم المتنوعة وفق هذا الاساس مشيرين الى ذلك في مقدماتها، فالمعجم الكبير ـ مثلا ـ يهدف الى تدوين الثروة اللغوية دون التقيد بعصور الاحتجاج مع العناية بابراز التطور التاريخي عبر العصور اذ أريد له ان يكون ديوانا عاما للغة جامعا شواردها وغريبها، مبينا أطوار كلماتها، وما طرأ على بعضها من توسّع في الاشتقاق، أو تغير في المعنى في عصور اللغة المختلفة.

بل إن المعجم الوسيط تغنى في مقدمته بكسر الحدود الزمانية والمكانية في ضوء هدف أراد تحقيقه يكمن في «إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الاقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب» ومن ثم «فتح باب الوضع للمحدثين شأنهم في ذلك شأن القدماء سواء بسواء، وعمم القياس فيما لم يقس من قبل واقر كثيرا من الالفاظ المولدة والمعرّبة الحديثة، وشدد في هجر الحوشي والغريب» (مقدمة الوسيط).

ومن هذا المنطلق فإني ارى ان وظيفة هذا المعجم ينبغي ألّا تكون معيارية، او تعليمية، فلهذه وتلك معاجمها الموفورة، اذ تهدف المعاجم المعيارية الى تبيان الكلمة الصحيحة مرشدة الى كتابتها ونطقها ودلالتها، كما تقدم التعليمية المادة اللغوية التي تتناسب مع المستوى

الثقافي لمستخدميها، مع كمّ موفور من المصطلحات العلمية والالفاظ الحضارية التي تواكب ظروف العصر ومقتضياته.

غير ان طبيعة هذا المعجم ـ كما يبدو لي ـ تتطلب المزيد من الثقافة، وتهفو الى السعة في المادة والمعالجة، اما عن المادة فقد تضم بين جنباتها شيئا من نمطية الالفاظ المتروكة والنادرة والغريبة تلك التي يتجنبها المعجم الحديث، اذ قد يستفاد بها في الوقوف على التطور المادي او المعنوي للفظ، اما المعالجة فسيغلب عليها الطابع الدلالي والتنوع السياقي في ضوء التتبع الامتدادي عبر عصور العربية، ولا غرو في ذلك فطبيعة هذا المعجم ووظيفته تقضيان بذلك حيث يقوم بتسجيل حياة كل كلمة من كلمات اللغة من اقدم نص جاءت به متتبعا تطور دلالتها على مر التاريخ، وهو بذلك سيكون وثيق الصلة بالدراسات اللغوية الحديثة، بل ثمرة من ثمار دراسة المستوى الدلالي للغة في ضوء مباحث وقضايا علم اللغة التاريخي ومن ثم تبدو جدته، وتتضح للعيان لمسته الابتكارية بين المعاجم العربية، وجدير بالذكر ان معاجمنا القديمة لم تهمل الملمح الدلالي التطوري اهمالا تاما، بل شغل به بعض اللغويين غير انه لم يتجاوز حدودا معينة ارتبطت بالبيئة والزمن، كما انه لم يكن هدفا رئيسيا في حد ذاته حاولت مناهجهم تحقيقه بقدر ما كان يأتي عرضا، ومن يتأمل تراثنا المعجمي يقف على شذرات هنا وهناك عالجت كثيرا من قضايا الدلالة، بل سيصادف معاجم خاصة دارت حول بعض الظواهر الدلالية كالفروق، والمشترك، والمترادف، والمتضاد.

ولا يخفى ما ضمنه تراثنا المعجمي ـ ايضا ـ من تسجيل لمعاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وايضا مجازات القرآن، بالاضافة الى المعاجم الخاصة بالمصطلحات العلمية العربية، غير ان هذه الانماط من المعاجم الدلالية لم تعمد الى جمع ألفاظ اللغة عموما، وإنما الى مجموعة محدودة منها.

وفي ساحة المعاجم المجنسة ـ ايضا ـ لا يمكن التغاضي عن محاولة ابن فارس الدلالية في معجمه المقاييس من ربط المعاني الجزئية

للمادة بمعنى عام يجمعها، وكذلك محاولة الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) من التفرقة بين المعاني الحقيقية والمجازية.

ومن ثم لا نكون مغالين اذا قلنا ان المنحى الدلالي لعب دورا في التصنيف المعجمي قديما، وانه لم يكن بمبعد عن التنظير والتطبيق، بيد انه لم يحتل مكانه المرموق بين فروع الدرس اللغوي، ومن هنا لم يعرف المعجم التاريخي طريقه الى النور ليحتل موقعه الشاغر في المكتبة المعجمية.

ومع بزوغ فجر النهضة المعجمية، وعناية اللغويين المحدثين بالدراسات الدلالية، تعالت الصيحات بإخراج المعجم التاريخي، سدّا لهذا النقص في تراثنا المعجمي.

وقد عني المجمع اللغوي القاهري بذلك، بل جعل من جملة اهدافه ان يقوم بعمل معجم تاريخي للغة العربية، وان ينشر ابحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات، وتغير مدلولاتها، كما كان للمستشرق الالماني ـ فيشر ـ محاولة جادة في هذا الميدان بدأها بالفعل، غير انه لم يكتب لها الاكتمال.

وقد ألمح كثير من الباحثين والدّارسين الى رغبتهم الاكيدة في ظهور هذا اللون المعجمي المثمر، ورسموا في إشاراتهم صورة لأطره العامة، وها هو ذا العلايلي يشير الى طبيعة هذا المعجم وما ينبغي ان يكون عليه من اتصال بالاساس اللغوي، وتصاعد طبيعي حضاري حيوي مع اللغة يستهدف الكشف عن تطورها الفيلولوجي محققا دلالتها القديمة، واصلا بينها وبين ما يحمل الذهن الحديث من طوابع ومفاهيم ليفرغ أخيرا الى فتح باب الاشتقاق على مصراعيه، وتطبيقه بأوسع أشكاله.

وفي ضوء ما سبق يمكننا ان نجلّي وظيفة هذا المعجم في انه يعرض لألفاظ اللغة مبينا اصل معناها مشيرا الى تطورها عبر العصور على هدى تنوع دلالتها وتعدد سياقاتها مع الاستئناس بالشاهد في إطار اللغة النموذجية الادبية المشتركة المتسمة بالسلامة اللغوية دون اعتداد

بالفروق زمانية كانت او بيئية وعلى هذا يمكن الاشارة الى طبيعة هذه الوظيفة فيما ينبغي ان تعتمد عليه من اسس يمكن اجمالها في الامور الآتية :

أولا : ليست وظيفة هذا المعجم هي جمع الالفاظ بقدر ما هي عرض وتحليل للفظ ووضع سجل تاريخي له .

ثانيا : ليست وظيفة هذا المعجم هي النقل من المعاجم السابقة بقدر ما هي تدرج باللفظ عبر التاريخ في ضوء تراثنا اللغوي والاسلامي بصفة عامة .

ثالثا : ليست وظيفة هذا المعجم تخطى او تجاوز حدود المستوى الفصيح في جمع الالفاظ وعرضها الى المستوى العامي الا بقدر ترويض العامي ورده الى دائرة الفصحى .

رابعا : ليست وظيفة هذا المعجم مقصورة على تاصيل ومعالجة المادة المتدفقة من بين أسوار عصور الاحتجاج ، بل ممتدة لتواكب اللغة عبر الازمان ، معتمدة على محور واحد هو السلامة اللغوية ، وعدم الخروج على النهج العربي الاصيل .

هذا عن وظيفة المعجم العربي التاريخي فماذا عن محتواه؟

محتواه :

وردت مادة (ح وى) في معاجم العربية دالة على الاستيلاء والتملك ، اذ يقال : حوى الشيء يحوى حواية : استولى عليه وملكه . . . واحتوى الشيء وعليه : حواه فماذا عن محتويات المعجم العربي التاريخي؟

إن الحديث عما ينبغي ان يكون عليه هذا المعجم او عما يحتويه متعدد المناحي متشعب الجهات تعدد مقوماته وتشعب اهدافه ومبتغاه .

ولا غرو في ذلك ، فالآمال معقودة على ما سيقدمه هذا الصرح بين يدي العربية من ثمار دانية القطاف ، وما سيضيفه الى تراثنا المعجمي

من زاد موفور. وغير خاف ان هذا المعجم التاريخي مسبوق بمعاجم لغوية متعددة الاغراض متنوعة الانماط، فركن التصنيف المعجمي بين ثنايا مكتبتنا اللغوية غني في شكله ومضمونه، وقد كان له اثره البين في إثـراء الـدراسـات اللغوية والمعجمية والصرفية والدلالية والاشتقاقية والتـاريخية على حد سواء. وقـد لعب التصنيف حول هذا الـتراث المعجمي دورا بارزا في إنهاض فن المعجمة الحديث، اذ يحاول المعنيون باخراج معاجم جديدة ان يتخلصوا من الهنات او المثالب التي اخذت على القدامى من المعجميين مما كان له اثره الواضح في النهضة المعجمية بين ربـوع العصر الحديث، تلك النهضة التي كان من ابرز دعائمها إعـادة النـظر في المعـاجم السـابقـة نقـدا لمنـاهجها، ودراسة لسماتها وخصائصها، او رغبة في اعادة تبويبها وتنظيم مداخلها بما يتواءم مع التيسير.

ومن هذا المنـطلق سيكـون لي وقفة عجلى مع القديم في ضوء محتواه لاخلص الى الصورة المثلى ـ فيما أرى ـ لمحتويات المعجم العربي التـاريخي بيت القصيد، ولا عجب في ذلـك فتلكم شريعة القدامى والمحدثين، بل هي سنة من سنن جمعيتكم الموقرة كما ورد في افتتاحية عـدد مجلتها الاول، وليس ادل على صدق هذا من لقائنا هذا المبارك الميمون.

إن المعجمية العربية في إهابها القديم لبرهان ساطع على عشق العـرب للغتهم وغـيرتهم عليهـا ايمانـا منهم بانها ليست كغـيرها من اللغات، فهي موصولة بكتاب خالد، ومنوطة بحفظ الله لها في قوله ـ جلت قدرته ـ «إنا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون» (الحجر آية 9).

واذا كانت هناك بعض الهنات فهناك ايضا كلمة حق يجب ان تقال، تلك التي تقرر ان علماء العربية هم اهم من الف المعاجم قبل العصر الحـديث على الاطـلاق، وان اي نظرة يسيرة الى هذا التراث الضخم تشهد بجهدهم الموفور خاصة حين «نقيم العمل المعجمي في سياق ظروفه التاريخية حيث اعتمدوا على جهودهم الشخصية دون أيّ

استعانة بما يتوفر لدينا الآن من وسائل العلم والتكنولوجيا المعاصرة، بل ان واحدا منهم كابن سيده، وكان كفيف البصر يقدم بين يدي المكتبة المعجمية قاموسين لا غناء لنا عن واحد منهما» وهما: (المحكم والمخصص).

ومما تجدر الاشارة اليه شعورهم بمسؤوليتهم تجاه جيلهم والاجيال التالية، الامر الذي كانت تنطق به اهدافهم في مقدمات اعمالهم سواء كانت معجمية ام غيرها، وتلكم هي الروح الاصلية التي جعلت هذا التراث حيّا الى اليوم. ولا عيب ان تكون هناك بعض المثالب فهم رواد، وللريادة مزاياها وتبعاتها غير انه يجب على المحدثين تلمسها ـ لا التشنيع بها ـ وصولا بالمسيرة المعجمية الى بر الأمان.

لقد حصر المعنيون بالدراسة المعجمية مثالب القدامى في دائرة التصنيف المعجمي، في ملامح متنوعة، غير انه يمكن معالجتها في ضوء مكونات العمل المعجمي، مادته، وترتيبه ومعالجته للفظ شرحا وضبطا وفق تنوع سياقاته وتعدد دلالاته بالاضافة الى تحديد وظيفته الصرفية، والتطواف باصله ونوعه واشتقاقه... الخ.

لقد انبثقت مثالب المعجمية العربية القديمة من مجاوزتها لحدود الاسس العامة للتصنيف المعجمي، او خروجها عن وظيفته وهدفه المنشود له.

ويمكن رصد تلك المثالب ليتجنبها معجمنا التاريخي في مادته وترتيبه ومعالجته اللغوية.

ففي اطار المادة دارت جل الانتقادات حول معاجمنا القديمة في ميدان ثروتها اللغوية على محور تجميد هذه الثروة وعدم تتبعها دلاليا عبر العصور، «مما أدى الى ضياع كثير من معالم الحياة والتطور، وبخاصة الالفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون في مظاهر الحضارة» ناهيك عن عدم تتبعها للتطور الدلالي على امتداد تاريخ اللفظ، وذلك بالوقوف عند عصور الاحتجاج، وفي هذا ما يتناقض مع طبيعة اللغة والمجتمع، اذ تمثل اللغة ظله، ومرآته الصادقة، وما يسمى بعصور الاحتجاج هذا

ضيّق واسعا، حينما حصر مادة المعجم في زمان بعينه، ومكان بذاته، بل حدد مصادر معينة تنقل عنها اللغة في ضوء قبائل يعتد بها، واخرى لا يعتد بها. . . وهكذا ناهيك عن عدم الفصل بين المستويين الفصيح واللهجي لاتسام كليهما بالسلامة اللغوية، ومن ثم افتقدوا متابعة التطور اللهجي من جانب، وملاحظة معالم الفصيح من جانب آخر.

ولا يخفى ما قامت به بعض المعاجم من جمع نمطية معينة من الالفاظ كالجمهور الشائع عند ابن دريد، والصحيح عند الجوهري، وفي ذلك مضيعة لغيره، واخلال بطبيعة المعجم، بالاضافة الى عدم الاعتداد بالمعرب والمولد ولعل ما اتسمت به المادة المجموعة بين دفتي المعجم القديم من تكرار ونقل واستطراد وحشو كان سببا في التضخم الذي عيب على تلك المعاجم، ويمكن لهذه المناحي كلها ان تتدرج تحت مأخذ عام يجمع شتاتها وهو عدم وجود نظام عام تستوفي على اساسه كل ابعاد المادة الواحدة.

ولا ريب ان هذا المأخذ العام ينسحب ايضا على كيفية ترتيبهم وتنسيقهم للمادة بين دفتي المعجم، وللترتيب شأوه في فن المعجمة، اذ يمثل منهج الترتيب قطب الرحى في عطاء المعجم وجدواه، ولا عجب في ذلك، فشيوع المعجم وانتشاره بين يدي طالبيه موقوف على تيسير ترتيبه، بل اذا ادركنا الغاية المبتغاة من تصنيف المعجم وقفنا على اثر ركيزة الترتيب لثروته اللفظية، فما المعجم الا وسيلة ايضاح وكشف للغموض، ومن ثم ينبغي ان تكون سبله مذللة، ومداخله معبّدة، حتى يتسنى لطالبيه تحقيق مآربهم ومن هذا المنطلق وجهت الى بعض النظم المعجمية مآخذ متنوعة في ميدان ترتيبها، سواء على اطرها العامة ومداخلها، ام على التنسيق الداخلي لموادها ومشتقاتها، فقد أخذ على منهج الخليل الصعوبة الكامنة في مسلكه التقليبي الصوتي الكمي الذي ابتكره، وسار على دربه كثير من المعجميين، اذ يصعب على جل الدارسين التعلق بملامحه لما يلزمه من دراسة صرفية وصوتية قد يكون طالب المعجم بمبعد عن خصائصها وسماتها.

كما أخذ على النظام الدريدي الخلط والاضطراب فيما انتهجه من تفتيت وتوزيع للابنية، وكذلك لم يسلم المنهج الترتيبي وفق القافية من غمز دار حول تشتيت نظر الباحث بين لام الكلمة وفائها، ناهيك عن خلط بين الواوي واليائي، اما المآخذ التي انصبت على التنسيق الداخلي للمادة فقد اعتمدت على ركيزتين: إحداهما ـ الخلط، والاخرى ـ الاضطراب، ومن ملامح الاولى الخلط في الابنية تبعا للخطأ في التحديد الكمي لكل بناء، وكذلك تحديد نوعية حرف العلة كما ألمحنا، مضافا الى ذلك الخلط في القوالب الصرفية بين الاسماء والافعال، والمجرد والمزيد، والثلاثي والرباعي وكذلك المشتقات، اذ لم يلتزموا طريقة ثابتة في ايراد المشتقات وايضا الخلط بين المعنى الحقيقي والمجازي، والحسي والعقلي.

ومن أمارات الخلط والاضطراب ـ أيضا ـ المزج بين نمطي التعبير دون فصل بين الفصيح واللهجي ولا ريب ان منشأ هذا وذاك اي: الخلط والاضطراب كان وليد عدم الالتزام بما ورد في مقدمات معاجمهم من مناهج لانفسهم، ولم يتقيدوا بمعالمها في بعض الاحيان.

وقد كان لهذه المثالب المنوطة بالمادة والترتيب اثر فيما اخذ عليهم في إطار المعالجة اللغوية، لما بين اركان العمل المعجمي من أواصر وتكامل للوصول الى المراد من بيان اصل اللفظ ومعناه وشرحه وفق ما ورد من سياقاته... الخ، وعلى الرغم مما قدمه المعجميون من جهد في هذه الساحة لم يخل الامر من هنات لعل اهمها اهمال متابعة التطور الدلالي التاريخي للكلمة، وهو امر يعاني منه تراثنا المعجمي على الرغم من كثرته وتنوع مناحيه.

ومن قبيل ذلك ـ ايضا ـ تقصيرهم في شرح بعض الالفاظ كتفسير المادة بما هو اكثر غموضا منها، او بقولهم ـ إبان تعريف الغامض ـ معروف، او شرحهم للكلمة بما يرادفها، او يغايرها... وهكذا.

ولا ريب ان من الخلل في المعالجة اللغوية ـ ايضا ـ عدم التفريق في دلالة الكلمة بين قبيلة واخرى، وكذلك عدم الاعتداد بالشواهد مما

يؤثر على النضج المعجمي، كأن يذكر مصنف المعجم الكلمة التي تعد موطن الشاهد فقط او جزءا منه او يترك الشاهد للايجاز مما يكون سببا في الالغاز والغرض من المعجم لا يخرج عن الافصاح والابانة.

ومما شاب المعالجة اللغوية في بعض معاجمنا القديمة التقصير في ميدان التنوع الدلالي للكلمة بالاضافة الى التصويب اللغوي الذي هو غرض من اغراض المعجم العربي.

تلكم اهم مثالب المعجمية العربية القديمة نضعها ـ دائما ـ نصب اعيننا لتجنبها عند ولادة معجم جديد «ولاثارة حمية العاملين على اعادة طبع المعاجم القديمة ليتجنبوا الاخطاء والاوهام ومختلف العيوب تطلعا الى يوم يبدو فيه المعجم العربي خاليا من عيوب الجمع، واوهام العلم واخطاء التأليف والنشر».

ولا يخفى ان تلك المآخذ ما هي الا هنات هيّنات لا تقلل من صرح تراثنا المعجمي الشامخ، ولكنها الرغبة ـ دائما ـ في الوصول الى درجة اقرب الى الكمال. ومن ثم ينبغي للمعجم العربي التاريخي الذي هو ميدان مؤتمرنا ان يتخلص من كل هذه الشوائب ليبدو ناضجا واعيا نضج التقنية الحديثة، ووعي العقلية العربية المحتكة بثقافات العصر، والمدركة لهنات معاجمنا القديمة.

وسأعرض بين يدي مؤتمركم الموقر صورة نظرية لملامح معجمنا المأمول في ضوء الأمور الآتية :

1 ـ مقدمته وهدفه

2 ـ مادته اللغوية ومصادرها

3 ـ منهجية ترتيبه وملامحها

4 ـ معالجته اللغوية وأطرها

5 ـ فهارسه وملحقاته

الملامح العامة لمحتويات المعجم العربي التاريخي

1 - مقدمته :

درج المجمعيون على افتتاحية معاجمهم بمقدمات يبينون بين ثناياها دواعي تأليفهم لها، والهدف المنشود من وراء التصنيف، وتبيان المناهج العامة والاسس الخاصة التي اعتمد عليها العمل الى غير ذلك مما يرونه واجب الذكر في المقدمة تيسيرا لاستخدام المعجم، وتحقيقا لما يصبو إليه من رواج وشيوع بين المثقفين والمتخصصين على حد سواء.

ولا عجب اذا قلنا : إن هذه سنة حسنة، وخلة حميدة، ينبغي الاقتداء بها في انشاء اي معجم جديد.

ومقدمة المعجم العربي التاريخي - كما أرى - ينبغي ان ينص على هدفه وملامح منهجه، وأطره العامة، وسماته الخاصة، وما تعارف عليه القائمون بتنفيذه من رموز وإشارات في المعالجة اللغوية ترتيبا وضبطا وشرحا، مع التمثيل لما يقررونه من بين ثناياه بغية توضيح مستغلقه، وكشف طرائقه وطبيعة مداخله، ومناحي تقنيته وصولا بطالبيه الى الغاية المرجوة له بين تراثنا المعجمي.

وقد لا يكون في هذا جدة او ابتكار، غير انه تقليد مفيد في ميدانه اما الجديد الذي ادعو الى اضافته في مقدمة هذا المعجم فأن يعقد في بدايته باب يضم بين دفتيه «دراسة وصفية عن الدلالة وتطورها تنظيرا وتطبيقا» من دائرة مادته.

ويمكن التركيز في هذه الدراسة على عجالة سريعة عن نشأة علم الدلالة عند العرب، وتبيان العلاقة بين اللفظ والمدلول، وعرض قواعد التّغيّرات التي تعترى المعنى، مع الاشارة الى اسباب التغير وصوره، مع تبيان العوامل التي تتدخل في حياة الالفاظ أو موتها، ولاسيما التاريخية منها.

ولا ريب ان الغرض من هذه البداءة في صدر المعجم التّعرف على طبيعة معالجته للمادة، وهدفه الرئيسي، وخصائصه حتى يأنس طالبه بما ورد بين ثناياه، ويقف على بعض شذرات علم الدلالة فيتمكن من استيعاب تقريراته من إشارات حول هذا المعنى او ذاك بصدد سبب التنوع او التغير الدلالي من ضرورة ملحة، او تطور اجتماعي، او ثقافي، او ظروف بيئية او عاطفية، او انحراف لغوي . . . الخ. مع مراعاة التطبيق العملي ـ كما ألمحنا ـ في ضوء التمثيل بنماذج من مادته، وصفوة القول ان مقدمة هذا المعجم ينبغي ان لا تكون تقليدية في كل ملامحها، بل ينبغي ان تضم هذه الدراسة التأصيلية الدلالية لعلاقتها الوثيقة بفحوى المعجم ومضمونه، بالاضافة الى تحديد دقيق لهدفه، وأطره العامة، وأسسه الخاصة في الجمع والوضع.

والمقصود بالجمع محتواه، اما الوضع فهو تنسيق المادة، وترتيبها بالاضافة الى ضبطها، وكيفية معالجتها لغويا الى غير ذلك من مناحى التقنية المعجمية.

كما ينبغي ان يشار في مقدمته ـ ايضا ـ الى طبيعة مادته، او ثروته اللغوية من حيث المستوى، والبيئة، والزمن، وموقفه من الانماط المتنوعة للفظ العربي، ونظرته الى المولد والمعرب والدخيل، وكذلك رؤيته للقياس والسماع، ومنظوره للصواب اللغوي، ودوائر الاستشهاد.

ولا غرو في ذلك فلا بدّ لهذا المعجم من موقف ما من كل هذه المناحي المتنوعة، ومن تمام الفائدة ان يفصح عن ذلك في مقدمته ازاء كل هذه الامور حتى لا يحيد عن خطته قيد أنملة، ومن ثم يخرج الى النور عملاقا خاليا من عيوب وقع فيها الآخرون.

2 ـ مادته اللغوية

المادة ـ في عرف اللغويين ـ كل ما يكون مددا لغيره، ومادة الشيء: اصوله وعناصره التي منها يتكون حسية كانت او معنوية. . . ومواد اللغة: ألفاظها.

فماذا عن الثروة اللفظية التي ينبغي ان يعرض لها معجمنا المأمول؟ ان لهذا المعجم ـ كما هو واضح ـ وظيفة خاصة وطبيعة محددة، تلك التي تنحصر في ابراز الملمح التطوري التاريخي لحياة الالفاظ ونموها وتنوع دلالتها عبر العصور، وعلى امتداد البيئات العربية.

وعلى هدى ذلك فإني أطرح بين يدي المؤتمر هذا التساؤل: هل يقتصر هذا المعجم في مادته على نمط معين من الألفاظ؟ ام ان ذلك يتعارض مع طبيعته؟ يبدو لي ان المادة اللفظية للمعجم العربي التاريخي ينبغي ان تكون شاملة، حتى لا نقع فيما وقع فيه بعض المعجميين السابقين من اقتصار معاجمهم على لون بعينه من الالفاظ كان وراء ضياع جزء من ثروتنا اللغوية، لو اتيح له ان يكون موضع استعمال لحل كثيرا من مشكلات القضايا الدلالية، ولساعدنا على تتبع مراحل التطور للفظ عبر مسيرته اللغوية.

ولا ريب ان إهمال بعض الالفاظ وعدم تدوينها بين ثنايا المعجم كفيل بموتها والقضاء عليها، وقد أشار الى ذلك الفيروزباري معقبا على صحاح الجوهري، وغامزا اياه في مقدمته للقاموس قائلا: «ولما رأيت اقبال الناس على صحاح الجوهري، وهو جدير بذلك، غير انه فاته نصف اللغة او اكثر اما باهمال المادة، او بترك المعاني الغريبة النادرة، اردت ان يظهر للناظر بادىء بدء فضل كتابي هذا عليه، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه».

بيد ان هذا الشمول والحصر للالفاظ قد يؤدي الى تضخم هذا المعجم وسعته، الامر الذي فرت منه بعض المعاجم السابقة، ومن ثم ينبغي على هذا المعجم ان يعتمد على منهجية معينة في الاسقاط والزيادة، وذلك باسقاط ما لا ينتمي الى وظيفته التاريخية من سرد

للاعلام على اختلاف انماطها، واستطراد في باب التراجم، واحتفاء بما هو من قبيل الحشوالذي يمكن الاستغناء عنه من تعلق بالامور الطبية والنباتات، وكذلك الدخيل الذي لا علاقة له بالمداخل العربية، اما الزيادة فينبغي ان تبدو واضحة في تنوع السياقات المختلفة للفظ على امتداد العصور لتبيان ما اعترى اللفظ من تطور وتغير عبر التاريخ اي انها زيادة لتحقيق غاية المعجم وهدفه.

تلك المنهجية في الاسقاط والزيادة ستكبح جماح التضخم الذي لن يكون معيبا اذا ما حقق هدفا هو بيت القصيد من تصنيف هذا المعجم.

ومن ثم فلا معنى لما تذرع به بعض الباحثين من حيثيات للتخلي عن كثير من الانماط اللفظية تحت دعوى انه متروك او مهمل، او حوشي، او غريب، او نادر، او ما شاكل ذلك من مسميات اطلقت دون روية لتحكم على كمّ موفور من ثروتنا اللّفظية بالاندثار.

أقول : ان طبيعة هذا المعجم العربي التاريخي تقتضي التعامل مع هذه النمطية من تلكم الالفاظ للافادة بها في تتبع المراحل التطورية، والملامح التاريخية للالفاظ بين دفتيه.

ولا عجب في هذا، فما احوجنا الى هذه الالفاظ في ميدان دراسة العربية دراسة تاريخية تطورية، او دراسة مقارنة، وليس المعجم التاريخي الا خطوة رائدة على هذا الدرب.

قد يقال : ان هذه الالفاظ لا تناسب جمهرة المحتاجين الى المعجم اليوم، والجواب عن ذلك يكمن في ان المكتبة العربية زاخرة بما يناسب هؤلاء وأولئك من معاجم الالفاظ، والمعجم المطروح على بساط البحث معجم متخصص، ومن الضرورة بمكان ان يحوي هذه النمطية من الالفاظ، فعليها المعتمد في فهم ووعي اطوار اللغة ومسيرة حياتها، وقد يكون التخلص منها مطلوبا في معاجم اخرى غير هذا المعجم، ولا ضير حينئذ في ذلك، اذ لم يعد مقبولا ان تكون واحدة مفردات المعجم الذي يعد للطبيب والمهندس والزارع . . . الخ.

ومن هذا المنطلق تنوعت المعاجم حسب اغراضها واهدافها من قديمة تعنى باللغة وضبطها وتأصيلها للمشتغلين بعلوم اللغة والشريعة، وحديثة متنوعة تنوع الثقافات وتعدد المستويات، تناسب الفئة التي وضعت خصيصا لها، بالاضافة الى المعاجم العامة التي تتفق مع ثقافة الجمهور الشائع، ومستواه اللغوي، ومتطلباته، واصبح من الضروري ـ في عصرنا ـ أن تحوي مكتبة كل مثقف معجمين، أحدهما، تخصصي، والآخر عام.

وتأسيسا على ما سبق انبثقت رؤيتي لمادة المعجم العربي التاريخي، وما ينبغي ان تتّسم به من شمول وحصر في العرض للألفاظ، اذ يعد هذا المعجم ـ دون مبالغة ـ بمثابة الكنز اللغوي الفريد الذي يعنى بتسجيل ثروتنا اللغوية مشفوعة بملامح تطورها، ومعالم تنوعها الدلالي عبر التاريخ، وجدير بالذكر ان هذه المادة اللغوية لن تكون مقصورة على بيئة معينة او زمن معين، لتعارض هذا وذاك مع هدف هذا المعجم ووظيفته، وليكن لنا في مسلك المعجميين بالقاهرة القدوة الحسنة، اذ جمعوا في معاجمهم بين الفاظ الجاهليين والفاظ القرن العشرين، والا فكيف تبدو امارات التطور، وعلامات التنوع الدلالي الذي اصاب المادة على امتداد تاريخها الطويل.

وغير خاف ان المستوى اللغوي للمادة المجموعة هو المستوى الفصيح، ولا اعتداد بالعامية لا من قريب او بعيد الا بالقدر الذي يخدم الدلالة ويرد العامي الى دائرة الفصحى ،لتلاقي ذلك ـ ايضا ـ مع طبيعة معجمنا وهدفه، مع الاشارة الى انه ينبغي ان يحتفي باللفظ المولد احتفاء بالغا، اذ ان عليه قوام الملامح التطورية والتغيرات الدلالية، والدراسات التاريخية، وفي ضوء ذلك سلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسلكه في «فتح باب الوضع للمحدثين بالوسائل المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال واطلق القياس ليشمل ما قيس من قبل، وما لم يقس، كما حرر السماع من قيود الزمان والمكان، واعتد بالالفاظ المولدة».

ومن ثم فان معجمنا العربي التاريخي سيعرض للالفاظ اللغوية

على امتداد العصور دون تفرق بين عصر وآخر، او بيئة واخرى، متوخيا السلامة اللغوية، مع اضافة المولد والمحدث والمعرب، معتدا بالنادر، والغـريب والمهمل، قدر افادته في توضيح التطور المادّيّ او المعنوي للفظ، اي: المسيرة الحياتية لالفاظ اللغة عبر التاريخ.

أما عن مصادر هذه المادة فتراثنا المعجمي سيلعب دورا بارزا في توفيرها، اذ حوى جل ألفاظ اللغة، ولا يخفى على الاذهان ان معجمنا ليس ولوعا بالحصر قدر شغفه بالمرحلة التي تلى هذا الحصر، اذ يكمن هدفه فيما بعد الجمع من المعالجة التطورية التاريخية لمادته، تلك الحلقة المفقودة في ميدان تراثنا المعجمي.

ولعل التقنية الحديثة تمكن القائمين على اخراج هذا المعجم من الحصول على المادة من بين امهات المعاجم القديمة في ضوء استخدام الحاسب الآلي لرصد الجذور اللغوية وتنظيمها، وفق نظام دلالي معين.

ولا ريب ان المعـاجم القـديمة لن تكون المصدر الاوحد لهذا العمل، بل ان امهات تراثنا العربي والاسلامي من دواوين الشعراء، والمـوسـوعـات الادبية ومصنفات التفسير والفقه والشريعة، ومؤلفات السير والتاريخ، الى غير ذلك من المؤلفات المتنوعة على امتداد تاريخ العـربية العـريق، فمصادر هذا المعجم متعددة المناحي دون ريب، ومتنوعة العصور، امتداد تاريخ الكلمة، وتتبع حياتها، اذ لا ضابط ولا قيد سوى تحري السلامة اللغوية، وعدم الجنوح الى العامي الا بقدر تأصيله ـ كما المحنا ـ ورده الى ساحة الفصيح.

وعـلى هذا فدواوين شعـرائنـا المحـدثـين، ومؤلفـات ادبـائنـا المعـاصرين يمكن الاستئنـاس بأسـاليبهـا، وألفاظها في ميدان إبراز مناحي التطور الدلالي للمادّة المجموعة بين دفّتي معجمنا المنشود.

3 ـ منهجية ترتيبه :

تعددت طرائق الترتيب وتنوعت معالمها بين ثنايا تراثنا المعجمي، الامر الذي يشهد باهمية هذه الركيزة في ميدان الصناعة المعجمية من جانب ويومىء الى مظهر من مظاهر تطور الفكر المعجمي عبر العصور من جانب آخر.

ومما يؤكد هذه الحقيقة ان النظم او المناهج المعجمية الموروثة نسبت الى معالم الترتيب التي قامت عليها، ومن ذلك قولهم: نظام التقليبات الصوتية، او مدرسة القافية، او منهج الابجدية العادية.

وهكذا لعب ترتيب المادة اللغوية بين دفتي المعجم دورا رائدا في تثبيت اركان فن المعجمة، واعتباره عملا رائدا يشار اليه ناهيك عن اثرها في تطويره، وتذليل جامحه.

ويكفي لاثبات اهمية هذا المحور انه لا يطلق مصطلح «معجم» على اي ديوان من دواوين اللغة الا اذا كان مرتبا.

وقد اتخذ الترتيب بين ثنايا المعجمية العربية القديمة طرائق متعددة، فتارة وفق الالفاظ، وآونة حسب المعاني، ومرة وفق الابنية واخرى حسب النصوص... الخ.

ومن يتأمل ملامح الترتيب اللفظي ـ بخاصة ـ يدرك تعددها فنظام الخليل اعتمد على جمع الكلمة ومقلوباتها في آن واحد، مع وضعها تحت ابعد حروفها مخرجا موزعة باعتبار الكمّ الى ابنية، ثنائي وثلاثي، ورباعي، وخماسي...

ومن ثم فالديوان مقسم الى كتب، وكل كتاب يحمل اسم ابعد حروف مادته مخرجا، وترتيب الكتب تباعا لم يخرج عن الترتيب الصوتي ايضا للحروف وكل كتاب بدوره مقسم الى أبواب باعتبار الكم.

ولا ريب ان الصعوبة كامنة في هذا النمط من الترتيب، ولذا جنح ابن دريد بالمسيرة المعجمية الى التيسير، فطبق منهج الخليل في التقليبات والابنية مع التوسع في عددها، واستعاض عن النظام الصوتي بما يسمى بالنظام الألفبائيّ ، أي: وضع الكلمة ومقلوباتها تحت أسبق

حروفها ترتيبا ألفبائيّا (أ ب ت ث ج) . . .

وقد صاحب هذا المنهج نظام آخر يعد أسلس وأيسر، وهو القافية، اذ اعتمد اصحابه على الحرفين الاخير والاول من أصول الكلمة، أي: اللام والفاء معتبرين الاخير بابا، والاول فصلا.

وواصلت المسيرة المعجمية تطورها فنحا اهلوها منحى آخر يكاد يخلو من اي صعوبة، وهو نظام الألفباء العادية، حيث يعتمدون في ترتيب المادة اللغوية على الحروف الاصلية الاول والثاني، اي: فاء الكلمة وعينها.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه الانماط الترتيبية جميعها اعتمدت في معالجة المادة ترتيبا على حروفها الاصلية دون الزائدة، بدءا من نظام الخليل والى يومنا هذا.

بيد ان هناك نمطا معجميا آخر عالج الكلمة ترتيبا وفق منطوقها معتدا بالحروف الزائدة معللا مسلكه بالرغبة في التيسير على غير المتخصصين اذ ان الاعتماد على اصول الكلمة مجلبة للصعوبة في الوقوف عليها لما يحتاجه من دراسة صرفية، وتعلق باهداب الاشتقاق، والاعلال والابدال.

أقول: ان الامر لا يخرج عن دائرة المبالغة التي لا تقوى امام الرغبة في الالمام بمنهج المعجم المبتغى، والممارسة خير معين، ناهيك عن ان لكل علم قواعده ولكل فن خصائصه، بالاضافة الى ان ذلك طبيعة تراثنا العربي، حيث تتكامل علومه فيما بينها، واذا كان لكل علم قوانينه، وتلكم طبيعة تراثنا فما بالنا نهمل قوانين الصنعة المعجمية جانحين بها الى ما يجعلنا اشبه بالفوضى على أصول الكلمة دون زوائدها يمكن واضعي المعجم من جمع مشتقات المادة وما تفرع منها تحت اصول واحدة، وما كان هذا ليحدث لو رتبت وفق المنطوق.

إن ترتيب المادة اللغوية بين دفتي المعجمية العربية القديمة وفق الاصول امر يتفق مع طبيعة العربية، وينبغي الاحتذاء به فيما يجد من معاجم فلغتنا اشتقاقية ترد فيها كل مجموعة من الكلمات الى اصل واحد

ترتبط به لفظا ومعنى، كما يترابط بعضها ببعض كذلك، وتذكر جميعا مع اصلها، ولا ريب ان الاعتماد على المنطوق يفتت هذه الوحدة، ويؤدي الى الاسهاب والتكرار، والاضطراب ترتيبا وتبويبا، لما المحنا اليه من وفرة المشتقات في لغتنا، وتنوع مصادرها وجموعها ايضا، وليس في ذلك من فائدة سوى تجنب امر من اليسر تحصيله وتمييزه لان الذين لا يميزون بين الاصول والزوائد اجمالا لا يحتاجون الى مراجعة المعاجم بقدر ما يحتاجون الى التعلق بحظ قليل من المعارف الصرفية.

وفي ضوء ذلك فاني ارى ان أسلس بل اسلم طرائق الترتيب لمعجمنا المأمول هو النظام الألفبائي بعد الاعتماد على اصول الكلمة، ولا مفر لذلك من الامور الاتية:

أولها: جمع مشتقات المادة الواحدة في معقل واحد، وهذا ادعى الى ملاحظة التطور الدلالي، ووضوحه في جل مشتقاتها، وهو هدف اصيل لتأليف هذا المعجم.

وثانيها: عدم التضخم المعجمي الذي اصاب بعض معاجمنا، والمعجم التاريخي سيحوى ثروة لفظية هائلة مما سيؤدي الى التكرار مع استحضار الاصل لكل منطوق.

وثالثها ـ تيسير الامر على الباحث ومطالعته كمّا هائلا من مشتقات المادة ووقوفه على تنوع الدلالات بتنوع السياق وفي ذلك صقل لموهبته وتنمية لوعيه اللغوي، وتحقيق لهدف المعجم.

هذا عن ترتيب مداخله الرئيسية، اما عن تنسيق مشتقاته وموادّه فإني اقترح تطبيق منهج المعجم الوسيط الذي يكمن فيما يلي:

تقديم الافعال على الاسماء، والمجرد على المزيد من الافعال، والمعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي، والفعل اللازم على المتعَدّي.

كما أرى تطبيق منهج الوسيط أيضا في ترتيب الافعال على النحو التالي: الثلاثي المجرّد:

(1) فعَل يفعُل، كنَصَر ينصُر

(2) فعَل يفعِل، كضرب يضِرب
(3) فعَل يفعَل، كفَتح يفَتح
(4) فعِل يفعَل، كعلِم يعلَم
(5) فعُل يفعُل، كشرف يشرُف
(6) فعِل يفعِل، كحسِب يحسِب

* الثلاثي المزيد بحرف
(1) أفعَل، كأكرم
(2) فاعل، كقاتل
(3) فعّل ككرّم

* الثلاثي المزيد بحرفين
(1) افتعل كانتصر (2) انفعل، كانكسر (3) تفاعل، كتشاور (4) تفعّل كتعلم (5) افْعلّ، كاحمر

* الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف
(1) استفعل، كاستغفر (2) افعوعل كاعشوشب (3) افعوّل، كاجلوّذ

* الرباعي المجرّد : فعلل، دحرج، الرباعي المزيد بحرف : تفعلل، كتدحرج.

وعلى هدى هذا سيحوى المعجم العربي التاريخي الدقة في الترتيب والتبويب، وينأى عن الخلط والاضطراب وهذا ما يأمله الحريصون على العربية.

4 ـ معالجته اللغوية

للمعالجة اللغوية دور يكمن في تحقيق المعجم لهدفه، اذ تدور في فلك اختصاصه مجلية خصائصه وسماته وفق مأربه وغايته المنشودة في ضوء منهج يسعى الى تحقيق ذلك، ويبدو أنّ المعالجة اللغوية لمادة معجمنا التاريخي لن تكون تقليدية، اي لن تعتمد على النقل من تراثنا المعجمي السابق اعتمادا كليا، اذ ينتهي هذا الدور بمغادرة الكلمة أسوار عصور الاحتجاج، وهنا نلمح الجدة والابتكار في المعالجة اذ يطوف القائمون على هذا المعجم بالكلمة عبر العصور مستخرجين دلالتها من بطون المصادر الادبية واللغوية والفقهية ملاحظين تطورها، ومتتبعين تنوع دلالتها في ضوء السياقات المختلفة والمقامات المتعددة وصولا بها الى عصرنا الحديث مع الاشارة الى الوظيفة اللغوية للكلمة في ضوء بيان نوعها.

ومما تجدر الاشارة اليه انه ينبغي ان يتقدم المدخل كم موفور من المعلومات اللسانية المتعلقة به صوتيا ونحويا ودلاليا، وهو امر ليس بعيدا عن طبيعة هذا المعجم على وجه الخصوص.

يجري بعد ذلك عرض كل مادة وفق ترتيب معين على حدة مع التركيز على كل لفظة مدونة وصلتنا، او منطوقة بيننا، ويتابع خبرها وحالها منذ اقدم عهدنا بها الى الآن، او الى وقت انقراضها من الاستعمال، ويبين اصلها الذي انحدرت منه، وجذرها في السامية، وتفرعاته في العربية، وتحول الاحوال بها، والبيئات الطبيعية التي عاشت فيها، والاوضاع الاجتماعية التي عاصرتها وما احدثه كل ذلك في الكلمة من تغيير، ويرصد تطوراتها لفظا ومعنى والعوامل المؤدية اليها، اي انه باجمال، يعد لكل كلمة ترجمة وافية وسجلا واعيا كانه يترجم لاحد الاعلام البارزين.

وعلى ذلك فأخصّ خصوصيات معالجته تدور حول رصد التطورات الدلالية عبر العصور، مع العناية بالدلالات الاجتماعية والذاتية شريطة شيوعها بين المتكلمين باللغة، وبخاصة ما اتسم

بالسلامة اللغوية ، واقره جمع موفور ممن يعتد بلغتهم، مع ملاحظة ذلك في ضوء التنوعات السياقية ربيبة تلك العصور مع الفصل بين المستويين اللهجي والفصيح .

ولا يخفى ما ينبغي ان تتسم به المعالجة اللغوية لهذا المعجم من مساس خفيف لبعض القضايا الصرفية والنحوية، ومن ثم حصر فيشر في مقدمة معجمه التاريخي مناحي معالجته في سبعة أمور، التاريخية والاشتقاقية، والتصريفية، والتعبيرية، والنحوية والبيانية والاسلوبية ومن أمارات نضج المعالجة اللغوية بين دفتي هذا المعجم ان تكون التعريفات دقيقة ومحددة، وان ينحو بالمصطلح العلمي نحو التحديد والتوحيد معا، وان يكون التعريف بها من الوجهتين اللغوية والتاريخية، بمعنى ان يكون الملمح التاريخي الذي يوضح العلاقة بين الكلمة اللغوية والمصطلح العلمي المتوج بحروفها واضحا.

ولعل من نافلة القول التنبيه على ان التعريف بالمرادف، او اللفظ العامي او المغايرة او بما يحتاج الى تعريف لا وجه للتعلق به هنا، وكذلك معالجة الاعلام، والاماكن وما اشبه ذلك مما هو بعيد عن الملمح التاريخي المعتنى به بين جنبات هذا الديوان، اما الالفاظ المولدة والمعربة، وكذلك الفاظ الحضارة فهي بحاجة الى عناية خاصة، اذ في ضوء معالجتها تبدو التاريخيّة المنشودة ،والملامح الدلالية المفقودة بين ثنايا التراث المعجمي، شريطة ان لا يقتصر في التعريف بها على المنحى اللغوي الضيق، حتى لا يعتري المعجم الغموض الذي يأباه، فالموسوعية مطلب رائد لطبيعة المعجم التاريخي مع الاعتماد على المحور التطوري ببعديه الافقي والطولي.

ومن كمال المعالجة ودقتها العناية البالغة بالضبط السوي الواضح للمادة ومشتقاتها، وغني عن البيان ان اختلاف الضبط البنيوي لنسيج الكلمة اللغوي يؤثر في دلالتها ومعناها ويخرج بها عن الاطار الذي رصدت فيه خروجا غير طبيعي، والمعجم يعني بالتنوع الدلالي المشروع، ومن هنا وجبت العناية بملامح الضبط واستخدام كل طرائقه، ووسائله

تحقيقا للدقة المبتغاة، واستفادة من ذخائر تراثنا المعجمي واللغوي في هذا الميدان.

ومن هذا المنطلق لا تجدي الاستعانة في الضبط السوي بالشكل ورموزه فقط بل يستعان على كمال الدقة في هذه الساحة بالوزن الصرفي، او المقيس او المثال الشهير، وادق وسائل الضبط تكمن في النص على ملاحه بالعبارة كأن يشير القائمون على اتمام هذا العمل العظيم الى حركة الحرف، واعجامه، او اهماله، ومن ثم نادَى بعض الباحثين بتعميمه، ولا سيما في ميدان التصنيف المعجمي مشيرا الى وضع بعض القواعد التي تجعله بمنأى عن الطول مع مراعاة ان يضبط ما يحتاج الى ضبطه من حروف الكلمة فحسب.

وجدير بالذكر ان العناية بالشاهد امر له اهميته وجدواه في معجمنا، اذ يمثل قطب الرحى في اثبات التنوع الدلالي، من جانب، ويعمل على تنمية الوعي اللغوي، وصقل الموهبة الادبية لطالب المعجم من جانب آخر.

وليكن الاطار الذي يحدد هذه الملامح كلها منضويا تحت مبدأ الايجاز غير المخل ولذا فهناك اشكالية صعبة ينبغي معالجتها بدقة وخبرة، تكمن في الاستقصاء مع مراعاة الايجاز، والبسط مع التركيز، وهذا امر تفيأه من قبل الفيروزبادي في قاموسه المحيط، كما حققه في عصرنا اصحاب المعجم الوسيط، ومن دواعي ذلك الرغبة في عدم تضخم المعجم، ومن وسائل تحقيقه الاستعانة ببعض الرموز والاشارات شريطة ان تكون من الوضوح بمكان وان يشار الى مفهوماتها ومقاصدها في مقدمة المعجم.

في ضوء ما سبق تبدو الملامح العامة لمنهج المعالجة اللغوية للمعجم العربي التاريخي، ولا ريب في ان تلك الملامح مزيج من المنهجين الوصفي والتاريخي اذ يعنى الاول بوصف اللغة، وفحص ظواهرها من جميع جوانبها الصوتية والتركيبية والدلالية في فترة معينة، بينما يواصل الشق الثاني استكمال الهدف، اذ يتابع تلك الدراسات

للوقوف على التطور، او التغير اللغوي لها عبر القرون، منذ نشأتها الى تاريخ دراستها، ومن ثم لا يمكن لاحدهما ان يستغني عن الآخر في عملنا هذا. فالاول يعالج مادة المعجم معالجة افقية، بينما يعالجها الثاني معالجة طولية، وليس ادل على تكامل الشقين من تقرير لبعض الباحثين يشير فيه الى ان «الدراسة اللغوية التاريخية لا يتأتى قيامها على وجهها العلمي الصحيح دون الدراسة الوصفية للمراحل المختلفة التي مر بها تاريخ اللغة موضوع الدرس» (علم اللغة د. السعران 263). ومما يؤكد ضرورة الجمع بين النمطين ارتباط الوصفي ـ غالبا ـ باللغة الحية او الحالية وارتباط الثاني ـ التاريخي ـ باللغة الوثائقية المكتوبة وطبيعة المعجم التاريخي هي الجمع بين القديم والحديث، ولذا يعد من الصعب ـ على حد تعبير ماريوباي ـ الفصل بين النوعين في مجال التطبيق العملي.

5 ـ تقنيته وطبيعة القائمين به

لكل عمل تقنية معينة، وطبيعة خاصة، واذا ما اردنا صورة لما تكون عليه صناعة هذا المعجم فان ظلال هذه الصورة يجب ان تحقق دقته المبتغاة تبويبا، وترتيبا وشرحا، وتفسيرا، وتتبعا للتطور، وتفصيلا لتاريخ الكلمة في ضوء لغة سهلة ميسورة، ولا غرو في ذلك، فما هو الا اداة بحث، ووسيلة ايضاح، ومنهل علم، وسجل امين لحياة المادة اللغوية، ومن ثم لابد ان يكون سهل المأخذ، قريب المنال.

وفي ميدان طباعته واخراجه ينبغي ان تتخذ أحْدَث الوسائل لتنسيقه وتقديمه، ومنها على سبيل المثال:

ـ جودة الطباعة والتغليف ومراعاة الذوق العام في الحجم ونوعية الورق

ـ الاستعانة بالصور الايضاحية عند الضرورة

ـ كتابة المادة بالحبر الثقيل الملون مع كل مشتقاتها

ـ ضبط الكلمة بالشكل المخالف للون الكتابة مع النص ـ ايضا ـ بلسان القلم

- رصد المصطلحات في نهاية المادة، وبخط أصغر من المتن العام للمعجم
- وضع فهارس فنية متنوعة لاعلامه ومصطلحاته ومادته اللغوية في نهايته.

اما عن طبيعة القائمين عليه فان هذا العمل العملاق يحتاج الى قوة وعزيمة وحب بل عشق لهذه اللغة، ومن ثم فالقائمون على اخراجه ينبغي ان يكونوا من اولى هذه الصفات، وان تتضافر جهودهم لاخراجه شريطة تنوع الثقافات والتخصصات.

ولاريب ان هذا المشروع العملاق يحتاج الى كمّ موفور من العلماء العاملين الجادين المخلصين، ومن الحقائق التي لا يمكن تجاهلها ما اقره بعض الباحثين المحدثين من ان معاجم اللغات الحية - اجتازت اليوم - مرحلة الفنون واصبحت صناعة، تحشد للعمل فيها طوائف عدة من العلماء الاعلام ومن رجال الفن الجهابذة، كل واحد منهم يعمل في نطاق اختصاص معلوم... هذا والله المستعان.

د. عبد المنعم عبد الله محمد
الاستاذ المساعد بجامعة البحرين